S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/822
2 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالتان متماثلتان مؤرختان ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة من السيد فنانسيو دي مورا وزير العلاقات الخارجية بجمهورية أنغولا، مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مع رجاء تعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألفونسو فان - دونيم مبيندا
السفير
الممثل الدائم

021096 021096 96-26050

المرفق

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
وإلى رئيس مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية لأنغولا

إدراكا مني لما تعلقونه والمجتمع الدولي من اهتمام بإعادة السلام إلى أنغولا، التي توجد فيها أكبر وحدة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتنفق عليها أكثر من مليون دولار يوميا، فقد آليت على نفسي أن أحيطكم علما بالمعلومات التالية عن آخر التطورات والمصاعب التي تمت مواجهتها في تنفيذ بروتوكول لوساكا الذي يعتبر، مرة أخرى منعطفا حاسما، وبالنظر إلى انعدام الإرادة السياسية لدى قيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وربما سوء نيتها.

وفي الواقع، فإن اتحاد يونيتا يضع الشروط التالية لاختتام حل المسائل الحاسمة المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا:

(أ) المسائل العسكرية: عودة كبار ضباط اتحاد يونيتا إلى القوات المسلحة الأنغولية بالعدد المتفق عليه؛ وإيواء وانتقاء أفراد القوات المسلحة التابعين لاتحاد يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية الوحيدة. وانسحاب القوات من المناطق التي يحتلها اتحاد يونيتا، وذلك لإتاحة إعادة إقرار إدارة الدولة في كامل البلد؛

(ب) المسائل السياسية: عودة أعضاء البرلمان من اتحاد يونيتا الذين غادروا في عام ١٩٩٢؛ وتسمية أفراد يتمتعون بالمؤهلات اللازمة لكي يشكلوا جزءا من حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني؛ ومنح زعيم اتحاد يونيتا مركزا خاصا أو مجاملة خاصة.

وكما تعلمون، فإن رئيس دولة أنغولا قد وجه الدعوة إلى زعيم اتحاد يونيتا خطيا، منذ أكثر من ستة أشهر (في ١ آذار/مارس ١٩٩٦)، لشغل أحد مناصب نواب رئيس الجمهورية. وبالتالي، فقد عقدت آمال عريضة، عندما انعقد مؤتمر اتحاد يونيتا في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦، بأن يقوم اتحاد يونيتا بالرد على جميع المسائل السياسية والعسكرية المعلقة وأن يهيئ الظروف اللازمة للاجتماع الخامس بين رئيس الجمهورية وزعيم اتحاد يونيتا داخل الأراضي الأنغولية. وقد أدت القرارات التي اتخذها مؤتمر اتحاد يونيتا الأخير والبيانات التي أدلى بها زعيم اتحاد يونيتا نفسه، الذي رفض

علنا منصب نائب رئيس الجمهورية، بصورة غير متوقعة، إلى زيادة حالة انعدام الثقة والشكوك إزاء النوايا الحقيقية لقيادة اتحاد يونيتا وزعيمه، الذي يبدو أنه أكثر اهتماما بتأخير اختتام تنفيذ اتفاقات لوساكا وكسب مزيد من الوقت بينما تتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وذلك من أجل إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلد. وتترتب على ذلك جميع أنواع العواقب، بما في ذلك تثبيط المستثمرين الأجانب الذين قد يرغبون في المشاركة في خطة التعمير الوطنية الأنغولية على أساس المنفعة المتبادلة، فضلا عن إعاقة الجهود التي تضطلع بها الحكومة لتنفيذ البرامج التي ترمي إلى تعزيز رفاه مختلف المجتمعات المحلية ورفاه جميع الذين يعيشون في بلدنا ويراهنون على نمائه في المستقبل.

وتؤكد الحكومة الأنغولية من جديد إرادتها السياسية الراسخة على القيام، عن طريق الحوار، بحل مشاكل المصالحة بين جميع الأنغوليين، وذلك لصون الاستقرار والوحدة داخل البلد، بالاستناد إلى احترام الاختلاف والقانون الديمقراطي الذي تم سنه في بلدنا منذ عام ١٩٩٢.

وتتحمل الحكومة الأنغولية مسؤوليات نحو الشعب الأنغولي ونحو مجتمع الدول المستقلة، وذات السيادة. وهي تعترف بأن هذا المجتمع قد ساهم بجهود مالية وبشرية هائلة، تجاوزت ما قدم في البداية لتهيئة الظروف اللازمة لإعادة إقرار السلام. بيد أن هذه الجهود قد تعطلت بسبب عدم امتثال اتحاد يونيتا، الذي تجرأ على مهاجمة أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وطائرتها دون أي عقاب. وكما تدركون سيادتكم، فإن من المقرر أن تنتهي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٧، عملا بقرار مجلس الأمن، الذي وافق المجلس بموجبه على وزع وحدة من الخوذات الزرقاء يزيد قوامها عن ٠٠٠ ٧ فرد من أكثر من ٥٠ بلدا من بلدان العالم.

والآن وبعد أن تم رفض العرض الذي قدمته الحكومة إلى زعيم اتحاد يونيتا وهو أقصى ما يمكن عرضه (نائب رئيس الجمهورية)، فإن كل ما يتوجب علينا عمله الآن هو أن نستمر في تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي قام اتحاد يونيتا في مؤتمره الاستثنائي الثالث، بالمناسبة، بتأكيد شرعيته من جديد. وبالنظر إلى المسؤوليات التي تقع على مجلس الأمن في تنفيذ بروتوكول لوساكا، فإن الحكومة الأنغولية تعتبر أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير فعالة لوضع حد للمناورات والأعمال الغامضة التي يقوم بها زعيم اتحاد يونيتا، الذي يبيت لأنغولا على ما يبدو خطة سرية.

إن أوجه الغموض التي ترد في البيانات التي أدلى بها زعيم اتحاد يونيتا، والحقيقة المتمثلة في أنه خيب آمال حتى الذين كانوا يؤمنون به، تشير إلى أن السيد سافمبي يتحين الفرصة لرفض مشاركته في اللعبة الديمقراطية رسميا والقيام مرة أخرى بتحريض الشعب على العنف والعصيان ليقوم عندئذ بالسيطرة على بلد تعمه الفوضى. ومن ثم، فإن من اللازم أن يقوم مجلس الأمن بما يلي: وقف آليات تقديم الدعم إلى اتحاد يونيتا؛ وتطبيق الجزاءات التي تم فرضها والموافقة

عليها فيما اتخذه من قرارات؛ وتجميد جميع حسابات اتحاد يونيتا المصرفية؛ والأمر بإغلاق جميع مكاتب اتحاد يونيتا في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حيثما وجدت؛ وحظر إصدار جوازات السفر وتأشيرات السفر من جانب البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ومنع زعماء اتحاد يونيتا من الإقامة والسفر في إقليم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثلما يفعل اتحاد يونيتا في أنغولا عندما يمنع حرية انتقال الأشخاص والبضائع في المناطق التي تخضع لسيطرته، حيث لا تتمكن أطراف المعارضة الأخرى، الحكومة وحتى قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وموظفو المنظمات غير الحكومية من السفر بسهولة. وعلاوة على ذلك، فإن على مجلس الأمن أن يكون صارما في تحذيراته وكذلك في تطبيق الجزاءات ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجاورة لأنغولا التي تمنح تسهيلات الهبوط وغيرها من التسهيلات للطائرات التي تحمل الأسلحة ومختلف المعدات العسكرية السوقية إلى أنغولا لصالح اتحاد يونيتا؛ وقطع اتصالات اتحاد يونيتا مع العالم. وأخيرا، ينبغي تحديد نطاق الرحلات التي يقوم بها موظفو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بايلوندو أو أندولو (باستثناء الرحلات التي تتعلق مباشرة بعملية السلام) وذلك لتجنب إعطاء الانطباع، بوجود عاصمتين في أنغولا، ناهيك عن تجنب تيسير وتشجيع أحد مطالب السيد سافمبي: ألا وهو تقسيم البلد إلى شمال وجنوب.

ولا يمكن إجبار اتحاد يونيتا وزعيمه على الامتثال لقرارات مجلس الأمن واحترام الالتزامات التي تعهد بها اتحاد يونيتا من جانبه تجاه الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي، إلا عن طريق اتخاذ موقف صارم وممارسة ضغط فعال.

وستظل الحكومة الأنغولية تتحلى بالمرونة والصبر؛ بيد أنها ستتخذ موقفا صارما عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على النظام وصون سلامة الإقليم الوطني. وستبذل الجهود اللازمة لإقامة حوار سياسي جدي بغية الانتهاء، ضمن حدود برنامج مناسب، من تنفيذ بروتوكول لوساكا فتتمكن بالتالي من قيادة أنغولا إلى حالة من الاستقرار والانسجام، واستخدام جميع ما لديها من موارد مالية وبشرية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ولذلك، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أنغولا سلمية يتمكن فيها الجميع من العيش في سلام، إلا بالامتثال لسيادة القانون، وعن طريق المبادئ الديمقراطية والقوانين التي وافقت عليها المؤسسات المنتخبة بطريقة ديمقراطية.

وإني على يقين من أنكم بوجه خاص، وحكومتكم بوجه عام، ستواصلون تأييد الجهود التي تبذلها هذه الحكومة الشرعية المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وبالتالي، فإني أرجو أن تتكرموا شخصيا باستخدام قدرتكم على الإقناع لتيسير النجاح في اختتام تنفيذ بروتوكول لوساكا قبل نهاية السنة.

(توقيع) فينانسيو دي مورا
وزير العلاقات الخارجية

_ _ _ _ _